

رؤية لبنان 2030 الاقتصادية

بعد تكليف شركة الإستشارات العالمية ماكينزي من قبل مجلس الوزراء بإعداد خطة إقتصادية للنهوض بلبنان، يُطرح سؤال أساسي عما يمكن أن تحتويه هذه الخطة من رؤية أو إجراءات قد تُغير مستقبل لبنان الاقتصادي؟ وإذا ما كان هناك من بديل لبناني؟ من الغريب النظر إلى شركة الإستشارات العالمية ماكينزي بهذه الثقة خصوصاً لمن يعرف ماضيها الإستشاري. فالمعلومات الواردة من الحكومة اللبنانية تقول أن خيار ماكينزي مبني على موقعها ومصداقيتها الكبيرة التي حصلت عليها نتيجة التقارير الكثيرة التي قدمها خبراؤها للشركات ودول كثيرة. بالطبع هدف هذا المقال ليس إنقاد الشركة أو أدانها، بل إظهار بديل لبنان عن خيار هذه الشركة من خلال سرد واقعي وموضوعي لنجاحات وفشل الشركة مع الوقت بهدف الرد على سؤال أساسي: ما هي الإستراتيجية أو الرؤية التي تتبعها ماكينزي في المستدارات التي ستقدمها للحكومة اللبنانية؟ هل يمكن أن تكون هذه الإستراتيجية جديدة لدرجة أن أحداً من الإقتصاديين اللبنانيين لم يُفكّر بها؟ شركة ماكينزي من أعرق الشركات الإستشارية في العالم. أخذت مجدها في ستينيات القرن الماضي مع تقديم هذه الشركة الإستشارات لمعظم الشركات الأميركيّة وحتى إلى الإدارة الأميركيّة (بطلاق من الرئيس آنذاك). استطاعت الشركة الولوج إلى قلب عالم الأعمال وشاركت في صنع القرار من خلال وضع إستراتيجيات توسيعية للشركات كانت في مُعظمها ناجحة في ذلك الوقت. إلا أن بدء عصر الإنترنـت في تسـعينيات القرن الماضي غير من فعالية النصائح الإستشارية لماكينـزي وأخذت سجـل إخفـاقات كثـيرة لعلـ أهمـها إفـلاس إنورـنـسـكيـرـزـ (الشركة العملاقة النفـطـية - 15 مليـار دـولـار أمـيرـكيـ) وـشـركـةـ الطـيرـانـ السـوـيـسـريـةـ التي عملـتـ بـحسبـ خـطـةـ ماـكـيـنـزـيـ وـوـصـلـتـ إـلـىـ إـفـلاـسـ.

«ماكينزي» والعالم العربي

الحديث عن ماكينـزي في العالم العربي أخذ مجده في الإعلام مع وضع الشركة رؤية 2030 الإقتصادية للمملكة العربية السعودية والتي من المفترض أن تُغيـر وجه المملكة الإقتصادي والإجتماعي في حلول العام 2030. الإطلاع على رؤية المملكة العربية السعودية 2030، يُظهر أنـها تعتمـدـ علىـ ثلاثةـ مـحاـورـ: (1)ـ المـحـمـعـ الـحـيـويـ، (2)ـ الإـقـصـادـ الـمـذـهـرـ، (3)ـ الـوـطـنـ الـطـمـوحـ.ـ وفيـ خطـابـ الأمـيرـ مـحمدـ بنـ سـلمـانـ، يـرىـ أنـ هـذـهـ المحـاـورـ تـكـامـلـ وـتـشـقـ معـ بـعـضـهاـ فيـ سـبـيلـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـ الـمـمـلـكـةـ وـتـعـظـيمـ الـإـسـقـادـةـ منـ مـرـتكـزـاتـ هـذـهـ الرـؤـيـةـ.ـ لـدىـ تـصـفـحـ أـهـدـافـ الرـؤـيـةـ كـمـاـ وـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ،ـ يـلـاحـظـ أـنـ أـهـدـافـهاـ تقـليـديةـ وـلـاـ يـوجـدـ فـيهـاـ مـاـ هوـ خـارـجـ عـنـ الإـعـتـيـاديـ.ـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ لـاـ حـصـرـ يـمـكـنـ ذـكـرـ:ـ الـارـقاءـ بـجـودـ الـحـيـاةـ فـيـ الـمـدـنـ الـسـعـودـيـةـ؛ـ الـحـفـاظـ عـلـىـ الـبـيـئةـ وـالـمـقـدـراتـ الـطـبـيعـيـةـ؛ـ الـمـحـافظـةـ عـلـىـ الـأـمـانـ؛ـ الـوـصـولـ بـالـمـمـلـكـةـ إـلـىـ مـرـكـزـ رـيـاديـ عـالـمـيـ فـيـ إـدـارـةـ الـأـصـوـلـ وـالـتـموـيلـ وـالـاسـتـثـمارـ؛ـ إـيجـادـ بـيـئـةـ جـاذـبةـ لـاستـقطـابـ الـكـفاءـتـ الـعـالـمـيـةـ؛ـ إـيجـادـ بـيـئـةـ جـاذـبةـ لـلـمـسـتـشـرـيـنـ الـمـلـحـيـنـ وـالـدـولـيـنـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ وـتـعـزيـزـ ثـقـهمـ باـقـتـصـادـنـاـ؛ـ تـحـسـينـ جـوـدـ الـخـدـمـاتـ الـصـحـيـةـ بـشـقـيـهاـ الـوقـائـيـ وـالـعـلاـجيـ؛ـ تـحـقـيقـ التـرـابـطـ الـفـطـيـ إـقـلـيمـيـاـ وـدوـلـيـاـ؛ـ تـحـقـيقـ التـواـزنـ فـيـ الـمـيزـانـيـةـ؛ـ تـطـوـيرـ قـطـاعـ السـيـاحـةـ وـالـتـرـفـيـهـ؛ـ تـطـوـيرـ قـطـاعـ الـنـفـطـ؛ـ تـطـوـيرـ قـطـاعـ تقـنيـةـ الـمـعـلـومـاتـ...ـ (يمـكـنـ رـؤـيـةـ الـلـائـحةـ الـكـاملـةـ عـلـىـ الـرـابـطـ vision2030.gov.sa).ـ ستـكونـ لهاـ تـدـاعـيـاتـ إـيجـابـيـةـ جـداـ عـلـىـ الـإـقـصـادـ الـسـعـودـيـ وـمـنـ الـمـحـتمـلـ أنـ تـغـيـرـ وـجـهـ الـمـمـلـكـةـ الـعـربـيـةـ الـسـعـودـيـةـ الـإـقـصـاديـةـ.

رؤى مشابهة

من جهة أخرى، لا بد من الاشارة إلى أن رؤى شبيهة لهذه الرؤية تم بيعها من قبل ماكينـزي إلى العديد من الدول العربية: البحرين في العام 2008، أبو ظبي (أوقف بن زايد العمل بها)، ليبيا (على أيام عمر القذافي)، مصر (على أيام حسني مبارك)، اليمن (على أيام علي عبد الله صالح). وهذا التشابه بالخطط والرؤى الإقتصادية يفرض السؤال التالي: ماذا يمكن أن يكون في رؤية لبنان 2030؟! باعتقادنا إن محتوى رؤية لبنان 2030 سيكون «لبنـةـ» للرؤى العربية الأخرى ولن يحوي أي فكرة جديدة مُختلفـةـ عـمـاـ طـرـحـهـ الإـقـصـادـيـوـنـ الـلـبـانـيـوـنـ،ـ خـصـوصـاـ أـنـ الـوقـتـ الـمـطـلـوبـ لـتـسـلـيمـ هـذـهـ الرـؤـيـةـ هوـ سـتـةـ أـشـهـرـ وـهـذـاـ الـوقـتـ غـيرـ كـافـ لـلـقـيـامـ بـأـيـ مـسـحـ فـعـلـيـ عـلـىـ الـأـرـضـ لـمـعـرـفـةـ مـكـانـ الـقـرـةـ وـالـضـعـفـ فـيـ الـإـقـصـادـ الـلـبـانـيـ وـخـصـوصـاـ الشـقـ الإـجـتمـاعـيـ.ـ لـذـاـ سـتـكـتـفـيـ الشـرـكـةـ بـالـتـنـظـيرـ وـأـخـذـ الـمـلـعـومـاتـ مـنـ قـوـاعـدـ الـبـيـانـاتـ الـعـالـمـيـةـ (ـصـنـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـولـيـ،ـ الـبـنـكـ الـدـولـيـ...)ـ وـبـنـاءـ رـؤـيـتهاـ عـلـىـ مـحاـورـ عـامـةـ شـبـيـهـةـ بـتـنـكـ الـتـيـ وـضـعـتـهـاـ فـيـ الرـؤـيـةـ الـعـربـيـةـ الـأـخـرـىـ.

إن الرؤية الاقتصادية التي يمكن ان تكون مفيدة تتمحور حول دعم شامل للإقتصاد اللبناني بكل قطاعاته، مع تركيز كبير على القطاعات الواعدة. يشكل العلم والتكنولوجيا في هذه الرؤية المحور لأي تطور إقتصادي يترجم بقطاع صناعي قوي يستفيد منه القطاعان الزراعي والخدماتي.

هذه الرؤية تطبق من خلال عدة خطوات:

أولاً – تحفيز كبير لمناخ الأعمال والإستثمارات عبر سن القوانين والسياسات الضريبية حيث يتم إستبدال السلع الأكثر إستيراداً بمنتجات محلية مما يعني إستثمارات في القطاع الصناعي ولاحقاً البدء بتصدير البضائع ليتحول الميزان التجاري من عجز بقيمة 14 مليار دولار إلى فائض ترتبقيمه بحجم الإستثمارات. ثانياً – دعم مالي وضربي للقطاعات التكنولوجية حيث يمكن للبنان أن يصبح منصة إقليمية للمنتوجات التكنولوجية خصوصاً على صعيد البرمجة. وهذا الأمر يمرّ عبر دعم الأبحاث والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ثالثاً – وضع خطة واضحة ومبرمجة لمشاريع البنية التحتية من طرقات وسكك حديدية واتصالات وإناج الطاقة وتصديرها وإستهلاكها. هذه المشاريع التي تدخل في نطاق خطة رئيس الوزراء سعد الحريري في ظل مؤتمر باريس 4 والتي تبلغ قيمتها 16 مليار دولار ستكون لها فوائد ضخمة على الإقتصاد اللبناني إذا ما واكتها إصلاحات في الإقتصاد اللبناني. رابعاً – دعم قطاع الصناعات البتروكيميائية تمهدّاً للبدء في استخراج النفط والغاز اللبناني. على هذا الصعيد نرى أن هذا القطاع قد يُصبح محوراً أساسياً مع القطاع التكنولوجي نظراً لفرص الثمينة التي يمكن حصدتها ولو لوج لبنان إلى نادي دول الصناعات الثقيلة. هذا الأمر سيغير نموذج الإقتصاد اللبناني من نموذج الإكتفاء إلى نموذج الإستهلاك الكثيف بحسب نظرية Rostow

خامساً – دعم قطاع الخدمات من خلال تأمين مناخ سياسي وضريبي وقانوني يسمح لهذه المؤسسات بزيادة أعمالها وبالتالي دعم الناتج المحلي الإجمالي حيث يُساهم هذا القطاع حالياً بأكثر من 75%. سادساً – إصلاحات في المالية العامة تبدأ بخطوة للجم العجز الذي يرفع من الدين العام وبشكل من قدرة الدولة على الإستثمار. هذه الإصلاحات يجب أن توافق بإصلاحات في الإدارة العامة إذ تتوجب السيطرة على كتلة الأجور عبر تقوية القطاع الخاص. بالطبع هذه الإصلاحات يجب موaktتها بقوانين لمحاربة التهرب الضريبي الذي له كلفة عالية على خزينة الدولة بسبباً – إن إنشاء الصندوق السيادي للدولة اللبنانية سيسماح لها بإستثمارات عالمية تُنوع فيها مداخيلها وهذا ما يُسمى بـ «النمو المستورد». وبالتالي وبإدارة حكيمة لهذا الصندوق يمكن للدولة اللبنانية إستثمار أي فائض في خزينتها في هذا الصندوق ورفع مستوى العائدات. ثامناً – إن قدرة القطاع المصرفي عالية جداً، وبفضل الثقة الكبيرة التي يولّيها المستثمران لهذا القطاع إنفتحت موجوداته إلى أرقام قياسية. لذا يمكن القول أن ما يحتاجه المستثمران من مودعين ومن مصارف قوانين تزيد من ثقة المستثمر وتحرره من الخوف. على هذا الصعيد، بدأنا بدراسة إمكانية إعتماد تقنية البلوكتشين التي في إستنتاجاتنا الأولية ستكون لها فوائد على التجارة وأمان المعلومات ومكافحة التهرب الضريبي. هذه الخطّة هي أكثر من كافية لمعرفة هوية لبنان الإقتصادية ونوع الإقتصاد الذي تُريد. وما تحتاجه الحكومة هو ترجمة هذه الخطّة إلى أهداف في كل وزارة والبدء بتنفيذها دون إنتظار الإنتخابات النيابية أو دراسة أجنبية.